

جدول (١٥) - ملخص الدين العام المحلى

عند مستويات تجميعية مختلفة^{١/}

(مليون جنيه)

	بيان سنوى				بيان سنوى				
	يونيو-٢٠١٦*	مارس-١٦	ديسمبر-١٥	سبتمبر-١٥	يونيو-١٥	يونيو-١٤	يونيو-١٣	يونيو-١٢	يونيو-١١
إجمالى الدين المحلى لأجهزة الموازنة العامة ^{١/}	٢,٥٧٣,٠٤٢	٢,٤٦٢,٣٠٤	٢,٣٦٨,٤٥٥	٢,٢٤٨,٧٥٠	٢,٠٨٤,٧٤٨	١,٦٩٩,٩٤٦	١,٤٤٤,٣٧٠	١,١٥٥,٣١٢	٩٦٧,٢٩٠
	(٢٣.٤)	(٢٣.٢)	(٢٥.٠)	(٢٥.٢)	(٢٢.٦)	(١٧.٧)	(٢٥.٠)	(١٩.٤)	(١٩.٧)
ودائع أجهزة الموازنة العامة	٢٨٧,١٨٧	٢٦٣,١٣٩	٢٤٨,٢٩٨	٢٤٤,٤٠٣	٢١٨,٥٦٠	١٦١,٤٨٥	١٨٣,٢٣٠	١٦٤,٧٨٨	١٥٩,١٧٨
	(٣١.٤)	(٢١.٠)	(٢٢.١)	(٣٤.٩)	(٣٥.٣)	(-١١.٩)	(١١.٢)	(٣.٥)	(١٠.١)
صافى الدين المحلى لأجهزة الموازنة العامة	٢,٢٨٥,٨٥٥	٢,١٩٩,١٦٥	٢,١٢٠,١٥٧	٢,٠٠٤,٣٤٧	١,٨٦٦,١٨٨	١,٥٣٨,٤٦١	١,٢٦١,١٤٠	٩٩٠,٥٢٤	٨٠٨,١١٢
	(٢٢.٥)	(٢٣.٥)	(٢٥.٣)	(٢٤.١)	(٢١.٣)	(٢٢.٠)	(٢٧.٣)	(٢٢.٦)	(٢١.٧)
إجمالى الدين المحلى للحكومة العامة ^{٢/}	٢,٤١١,٢٦٨	٢,٢٩٤,١١٦	٢,١٩٩,٥٨٩	٢,١٠٩,٦٥٠	١,٩٦٨,٥٠٥	١,٦٠٦,٠٣٧	١,٣٦٣,٧٠٦	١,٠٨١,١٠٣	٨٨٨,٨٣٣
	(٢٢.٨)	(٢٢.٣)	(٢٣.٢)	(٢٥.١)	(٢٢.٦)	(١٧.٨)	(٢٦.١)	(٢١.٦)	(٢١.٢)
ودائع الحكومة العامة	٣٢١,٩٢٤	٢٨٦,٠٤٥	٢٦٨,٤٣٤	٢٦٣,٥٣٣	٢٣٣,٠٥٤	١٧١,٦٩٧	١٩١,٤٣١	١٧٣,٣٤١	١٦٦,٤٩٣
	(٣٩.٤)	(٢٢.٨)	(٢٣.٤)	(٣٢.٨)	(٣٥.٧)	(-١٠.٣)	(١٠.٤)	(٤.١)	(٥.٠)
صافى الدين المحلى للحكومة العامة	٢,٠٨٩,٣٤٤	٢,٠٠٨,٠٧١	١,٩٣١,١٥٥	١,٨٤٦,١١٧	١,٧٣٥,٤٥١	١,٤٣٤,٣٤٠	١,١٧٢,٢٧٥	٩٠٧,٧٦٢	٧٢٢,٣٤٠
	(٢٠.٦)	(٢٢.٢)	(٢٣.٢)	(٢٤.١)	(٢١.٠)	(٢٢.٤)	(٢٩.١)	(٢٥.٧)	(٢٥.٧)
إجمالى الدين العام المحلى ^{٣/}	٢,٤٨٠,٩٢٦	٢,٣٥٠,٠٨٢	٢,٢٤٠,٦٨٣	٢,١٣٩,٧٩٦	١,٩٩٣,٢٦٣	١,٦٥٦,٩٤٨	١,٤١٠,٦٦٣	١,١٢٢,١٨٧	٩٣٢,٣٧٠
	(٢٥.٢)	(٢٤.٢)	(٢٥.٥)	(٢٨.٢)	(٢٠.٣)	(١٧.٥)	(٢٥.٧)	(٢٠.٤)	(٢١.١)
الودائع ^{٤/}	٣٢١,٩٢٤	٣٥٤,٠٢٢	٣٣١,٠٠٧	٣١٩,٧٥١	٢٣٣,٠٥٤	١٧١,٦٩٧	١٩١,٤٣١	١٧٣,٣٤١	١٦٦,٤٩٣
	(١٢.٤)	(٢٥.٢)	(٣٠.٩)	(٤٦.٥)	(٣٥.٧)	(-١٠.٣)	(١٠.٤)	(٤.١)	(-٢.٢)
صافى الدين العام المحلى	٢,٠٨٠,٦٤٤	١,٩٩٦,٠٦٠	١,٩٠٩,٦٧٦	١,٨٢٠,٠٤٥	١,٧٠٧,٠٨٢	١,٤٤٨,٦٦٩	١,٢١٩,٢٣٢	٩٤٨,٨٤٦	٧٦٥,٨٧٧
	(٢٢.٨)	(٢٤.٠)	(٢٤.٥)	(٢٥.٤)	(١٧.٨)	(٢١.٨)	(٢٨.٧)	(٢٤.٧)	(٢٣.٦)

ملاحظات (نسبة إلى الناتج المحلى الإجمالى):^{٥/}

إجمالى الدين المحلى لأجهزة الموازنة العامة	%٧٠.٥	%٦٩.٧	%٧٨.٣	%٨٠.٩	%٨٥.٨	%٨١.١	%٨٥.٥	%٨٨.٩	%٩٢.٨
صافى الدين المحلى لأجهزة الموازنة العامة	%٥٨.٩	%٥٩.٨	%٦٨.٤	%٧٣.٢	%٧٦.٨	%٧٢.٣	%٧٦.٥	%٧٩.٤	%٨٢.٥
إجمالى الدين المحلى للحكومة العامة	%٦٤.٨	%٦٥.٣	%٧٤.٠	%٧٦.٤	%٨١.٠	%٧٦.١	%٧٩.٤	%٨٢.٨	%٨٧.٠
صافى الدين المحلى للحكومة العامة	%٥٢.٧	%٥٤.٨	%٦٣.٦	%٦٨.٢	%٧١.٤	%٦٦.٦	%٦٩.٧	%٧٢.٥	%٧٥.٤
إجمالى الدين العام المحلى	%٦٨.٠	%٦٧.٧	%٧٦.٥	%٧٨.٨	%٨٢.٠	%٧٧.٢	%٨٠.٩	%٨٤.٨	%٨٩.٥
صافى الدين العام المحلى	%٥٤.١	%٥٥.٨	%٦٤.٥	%٦٨.٩	%٧٠.٣	%٦٥.٧	%٦٨.٩	%٧٢.٠	%٧٥.١

المصدر: وزارة المالية و البنك المركزى المصرى

() معدل النمو عن العام السابق.

* بيان مبدئى، خاضع للمراجعة.

١/ تم مراجعة بيانات الدين المحلى فى ضوء قواعد التقسيم المتعارف عليها دولياً. وتعكس البيانات الدين المحلى لثلاث مستويات تجميعية هي: الدين المحلى لأجهزة الموازنة العامة، الدين المحلى للمجموع للحكومة العامة، والدين العام المحلى للمجموع. ويشمل الدين المحلى لأجهزة الموازنة العامة أرصدة الدين المستحق على وحدات الجهاز الإدارى، وحدات الإدارة المحلية، والهيئات الخدمية. ويتضمن الدين المحلى للحكومة العامة أرصدة الدين المستحق على أجهزة الموازنة العامة للدولة وبنك الإستثمار القومى وصناديق التأمين الإجتماعى. أما عن الدين العام المحلى فيشمل أرصدة الدين المحلى للمجموع لكل من الحكومة العامة والهيئات الاقتصادية.

٢/ يمثل المديونية المستحقة على أجهزة الموازنة العامة (وحدات الجهاز الإدارى، وحدات الإدارة المحلية، والهيئات الخدمية).

٣/ جدير بالذكر ان التراجع فى ودائع أجهزة الموازنة العامة ترجع الى استخدام حوالي ٦٠ مليار جنيه وفقاً للقرار الجمهورى رقم ١٠٥ لعام ٢٠١٣.

٤/ يمثل رصيد الدين المستحق على أجهزة الموازنة العامة للدولة وبنك الإستثمار القومى وصناديق التأمين الإجتماعى بعد إستبعاد المديونيات والعلاقات الداخلية فيما بين القطاعات الثلاثة والتي تتمثل فى إقتراض أجهزة الموازنة العامة من بنك الإستثمار القومى، سندات وزارة المالية لدى صناديق التأمين الإجتماعى وبنك الإستثمار القومى، سندات صناديق التأمين الإجتماعى وأخيراً إقتراض بنك الإستثمار القومى من صناديق التأمين الإجتماعى.

٥/ يمثل رصيد الدين المستحق على الحكومة العامة والهيئات الاقتصادية بعد إستبعاد إقتراض الهيئات الاقتصادية من بنك الإستثمار القومى وإقتراض قطاع الموازنة من الهيئات الاقتصادية.

٦/ ودائع الحكومة العامة والهيئات الاقتصادية بعد إستبعاد ودائع صناديق التأمين الإجتماعى وإقتراض قطاع الموازنة من الهيئات الاقتصادية.

٧/ قامت وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإدارى بمراجعة السلسلة الزمنية للناتج المحلى الإجمالى ابتداءً من عام ٢٠١٢/٢٠١١ وحتى عام ٢٠١٤/٢٠١٣ وفقاً للتعداد الاقتصادى للعام المالى ٢٠١٣/٢٠١٢ والذى ساعدت نتائجه فى تحقيق قدر أكبر من شمولية المنشآت بالإضافة إلى تحسين تقديرات حجم القطاع غير الرسمى. وقد تم مراجعة تقديرات الناتج المحلى الإجمالى ليبلغ ٢٤٢٩.٨ مليار جنيه فى عام ٢٠١٥/٢٠١٤. وجدير بالذكر أنه قد تم حساب المؤشرات الربع سنوية باستخدام بيانات الناتج المحلى الإجمالى للعام بأكمله. كما تم مراجعة تقديرات الناتج المحلى الإجمالى لتصبح ٢٧٧١.٣ مليار جنيه فى عام ٢٠١٦/٢٠١٥، إلا أن أرقام الناتج المحلى الإجمالى للعام المالى ٢٠١٦/٢٠١٥ لا تزال قيد المراجعة من قبل وزارة التخطيط.